التمييز في الاجور

لا يخلو تكوين قوة العمل العربية في اسرائيل من المفارقة، ليس من زاوية حصر الاعمال التي تتطلب مهارات عقلية لليهود والبدنية للعرب فحسب، بل لأن ٦٣ بالمئة من العاملين العرب ينتمون الى طبقة العمال (مقارنة بـ ٣٠ بالمئة من اليهود)، حيث يمثل العرب ٢٣ بالمئة من البروليتاريا في اسرائيل، على الرغم من ان نسبتهم الى عموم السكان لا تتجاوز عشرة بالمئة[٦٠]، وهذا يعكس مدى الظلم والاستغلال اللذين يعانون منهما. وبالطبع، فان تحديد الموقع الطبقي للعرب يتضمن، في معناه، ادنى مستويات الاجور والمعيشة، واسوأ ظروف للعمل.

وقد قدرت أجور العمال الفلسطينيين، في السنوات العشر الاولى للاحتلال، بنسبة تتراوح بين ٣٥ ـ ٧٠ بالمئة من أجور العمال اليهود في المهنة ذاتها[٦١].

وأشار أحد المهتمين، في دراسة اعدها ولخصها بجدول عام للاجور، يتضمن التوزيع التفصيلي للاجور على اساس المهنة للعرب واليهود[٦٢]، الى ان نسبة أجور اليهود الى العرب، في فترة السبعينات، بلغت ١,٤ مرة. ويظهر التمايز في الاجور في معظم المهن، وان كانت تبرز، بسطوع، في المهن التالية: ممرضون (١,٥ مرة)، مزارعون (١,٥ مرة)، كهربائيون (١,٥ مرة)، عمال الآلات والباعة (١,٤ مرة). وهو استنتج من ذلك ان دخل الفرد، من الطبقة العاملة العربية، يساوي نصف دخل الفرد من الطبقة العاملة اليهودية؛ وان هذا التمايز في الاجور يظهر في كل مهنة؛ اذ «هناك فرق هام يتراوح بين ٢٥ ـ ٤٠ بالمئة بين الاجور التي يتلقاها العرب والاجور التي يتلقاها اليهود»[٦٣]. كما أشار الباحث نفسه الى مسألة أخرى هامة، وهي ان اليد العاملة العربية تتمركز في المؤسسات الخاصة ذات الحجم الصغير أو المتوسط. «وهذه المؤسسات تدفع أجوراً متدنية (قرابة نصف الاجور التي تدفعها المؤسسات العامة)[٦٤]. وأضاف ان نسبة العرب الذين تقل دخولهم عن ثمانية الاف ليرة تبلغ ٧٢ بالمئة (مقابل ٤٨ بالمئة لليهود). وفي الوقت الذي لا تتجاوز نسبة العرب، من اصحاب الدخول المرتفعة (أكثر من ١٢ ألفاً) نسبة عشرة بالمئة، نجدها تبلغ ٢٨ بالمئة عند اليهود[٦٥]. وتبعاً لذلك، فقد بلغت نسبة التباين في الدخل السنوي حوالى ٣٤ بالمئة في المتوسط، في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤[٦٦].

وعلى الرغم من ان التمييز المتمثل في سلّم متباين للاجور لقاء العمل الواحد «قد اختفى رسمياً، وان هناك اليوم تعريفة واحدة وموحدة، الا ان هذا التمييز استمر وتكرس، بأشكال مختلفة، أبرزها نوعية ومجالات العمل التي يعمل فيها ويمارسها العاملون والمستخدمون العرب؛ وهذا تمييز مبطن ولا شبهة قانونية عليه»[٦٧]. وأشارت احصاءات ١٩٨٥ الى واقع ان ٥١ بالمئة من العاملين العرب يعملون في القطاعات المنتجة، وتنحصر اعمالهم في القطاعات ذات الاجر المتدني، «فاذا كان متوسط الدخل للعاملين في الصناعة يساوي مئة وحدة (مئة بالمئة)، فان متوسط الدخل في الزراعة ٧٠ بالمئة والبناء ٨٥ بالمئة والخدمات (مقاهي ومطاعم) ٨٤ بالمئة. ويعمل في هذه الفروع الثلاثة قرابة ٤٥ بالمئة من العاملين العرب، في حين بلغ متوسط الدخل في الفروع التي تقل نسبة العاملين العرب فيها، ١٥٦ بالمئة في فرع الكهرباء والماء، و ١٢٦ بالمئة في الخدمات المالية، و ١١٦ بالمئة في المواصلات»[٦٨]. ويمكن عرض النقطة السابقة من منظور آخر. فكما يشير الجدول الرقم ١٥ في السنة ١٩٨٣، كان حوالى ٤١ بالمئة من العمال العرب يعملون كعمال مهرة في الاعمال الصناعية، والتي أشارت الاحصاءات الرسمية الى أجورها النسبية بنسبة مئة بالمئة، ويوجد حوالى ١٢ بالمئة كعمال غير مهرة، معدل أجورهم النسبي ٧٥ بالمئة، ويتركز الباقي في اعمال الخدمات والزراعة، التي تبلغ أجورها النسبية ٧٣